مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
العدد الأول ـ المجلد الثالث
يناير 2019م
ISSN: 2522-3372

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

دور المراجعة التفتيشية وإعداد التقارير في تنظيم أعمال التأمين في العراق – بحث تطبيقي في ديوان التأمين وعينة من شركات التأمين العراقية –

مريم مزاحم عباس **حمزة فائق وهيب**
قسم الدراسات المالية || المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية || جامعة بغداد || العراق

الملخص: تعد شركات التأمين من أهم المؤسسات لما تمثله من وعاء ادخاري وصمام الأمان للاقتصاد، لذا لا بد من إخضاعها إلى نظام رقابي سليم للتأكد من امتثالها للتشريعات والمعايير المنظمة لعملها وضمان القيام بعملها على وجه الدقة ووفق العمليات والأنظمة المشرعة لها، ومن أهمها المعايير الدولية للإشراف على شركات التأمين وهي (26) مبدأ أصدرتها الهيئة الدولية للإشراف على شركات التأمين (IAIS).

وتطرق البحث إلى المراجعة التفتيشية وإعداد التقارير إضافة إلى تنظيم الأعمال وأسسه وأسباب تنظيم أعمال التأمين والجهات الإشرافية الدولية والمحلية لشركات التأمين ووصولاً إلى الاستنتاجات والتوصيات.

وتضمن الجانب العملي إعداد استمارة الفحص تتضمن مجموعة من التعليمات والضوابط الخاصة بقطاع التأمين للوقوف على مدى تطبيقها من قبل الجهة الرقابية المسؤولة على الرقابة والإشراف على شركات التأمين (ديوان التأمين) وعينة البحث المتمثلة بشركة التأمين العراقية، شركة التأمين الوطنية، وشركة الحمراء للتأمين وشركة الشرق الأوسط للتأمين.

وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وأبرزها، ضعف الدور الرقابي لديوان التأمين على شركات التأمين وعدم تطبيق المعايير الدولية للإشراف على شركات التأمين رغم النص عليها في قانون التأمين رقم (10) لسنة 2005. واستناداً للنتائج تم تقديم مجموعة من التوصيات وأبرزها، ضرورة تفعيل الدور الرقابي لديوان التأمين على شركات التأمين تطبيق المعايير الدولية للإشراف على شركات التأمين والمنصوص عليها في قانون ديوان التأمين رقم (10) لسنة 2005.

الكلمات المفتاحية: المراجعة التفتيشية، إعداد التقارير، تنظيم أعمال التأمين، ديوان التأمين العراقي

1- المقدمة:

يعد قطاع التأمين من القطاعات المالية المهمة التي تسهم في تطوير وتنمية البلد اقتصادياً وتعزيز قدرته المالية والاقتصادية اذ يمثل صمام الأمان ووعاء ادخاري مهم في تمويل الأنشطة المالية والاقتصادية من خلال الأموال أو الأقساط الواردة إلى شركات التأمين من حملة الوثائق لقاء حماية التي توفرها لهم الشركة عند تعرضهم للأخطار المؤمن منها، واستثمار هذه الأموال في قطاعات الأخرى مما ينتج عنها تعبئة الموارد التابعة للشركة وقامت الدول المتطورة بتأسيس هيئات تكون مسؤولة عن متابعة هذا القطاع وتعمل على تطويره وتحافظ عليه من خلال تطبيق المعايير الدولية للإشراف عللا شركات التأمين الصادرة من الهيئة الدولية للإشراف على شركات التأمين (IAIS)، وفي العراق تم تأسيس ديوان التأمين كجهة متخصصة في الرقابة والإشراف ومتابعة قطاع التأمين لخلق سوق تأميني قوي وشفاف وذلك من خلال تطبيق المعايير الدولية للإشراف والرقابة (IAIS) وهي (26) مبدأ في الإشراف والرقابة على شركات التأمين .

لقد انصب البحث على دراسة الإطار النظري للمراجعة الإشرافية وإعداد التقارير عن شركات التأمين ومدى تطبيق المعايير الدولية في الرقابة والإشراف على شركات التأمين في العراق، وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول منه لغرض المنهجية والدراسات السابقة، أما المبحث الثاني فقد خصص للإطار النظري

المراجعة الإشرافية وإعداد التقارير، أما المبحث الثالث فقد عرض الجانب العملي للدراسة وتضمن عرض نتائج استمارة الفحص وتحليلها، وختم البحث بالاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً/ مشكلة البحث:

بالنظر لتعدد شركات التأمين العامة والخاصة واتساع نشاطاتها وتنوعها، لابد من وجود جهة إشرافية رقابية رصينة تتضمن أو تعمل ضمن المعايير الدولية لجهات الإشراف على شركات التأمين تتابع أعمالها وتنظمها وتقف على السلبيات ونقاط الضعف والأزمات التي تمر بها لإيجاد الحلول لها ومن هنا يتم طرح مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

1- ما دور ديوان التأمين كجهة إشرافية على شركات التأمين في العراق؟
2- هل هناك تطبيق فعلي للمعيار الدولي للمراجعة الإشرافية وإعداد التقارير الصادر من الهيئة الدولية لإشراف على شركات التأمين (IAIS)؟.

ثانياً/ فرضية البحث:

يمارس ديوان التأمين دوره الرقابي والإشرافي في تنظيم أعمال التأمين في العراق على وفق المعايير الدولية ذات الصلة.

ثالثاً/ أهداف البحث:

1. التعرف على الدور الفعلي لديوان التأمين في العراق.
2. التعرف على المعايير الدولية لهيئات الإشراف والرقابة على شركات التأمين
3. بيان مدى الأخذ بالمعايير الدولية لهيئات الإشراف والرقابة على شركات التأمين في العراق
4. تقديم توصيات ومقترحات بخصوص الدور الإشرافي على شركات التأمين

رابعاً/ أهمية البحث:

1. ان المراجعة الإشرافية وإعداد التقارير هي من العوامل المؤثرة في تطوير سوق التأمين العراقي وتنظيم أعماله.
2. تفعيل الدور الرقابي لديوان التأمين في الإشراف على أعمال سوق التأمين في العراق وتنظيمها ومعالجة الانحرافات من خلال اليات مناسبة وفعالة يؤدي إلى ضمان وجود سوق تأميني سليم وخدمات تأمينية متطورة.

خامساً/ الحدود المكانية والزمانية للبحث:

1. الحدود المكانية/ ديوان التأمين وعينة من شركات التأمين في بغداد
2. الحدود الزمانية/ من تاريخ نفاذ قانون تنظيم أعمال التأمين وقيام ديوان التأمين بممارسة صلاحياته في 2005 لغاية 2015.

2- المبحث الثاني: الدراسات السابقة والإطار النظري:

أولاً/ الدراسات السابقة

1- **دراسة (بركات، 2013):** سعت هذه الدراسة إلى تقييم دور هيئات الإشراف في تطبيق قواعد الحوكمة من وجهة نظر العاملين في شركات التأمين، حيث هدفت إلى تقييم دور تقويم دور هيئات الإشراف والرقابة على شركات التأمين في تطبيق شركات التأمين العاملة في سوريا لقواعد ومبادئ الحوكمة الصادرة من الجهات الإشرافية. تقويم مجموعة من المقترحات التي من المتوقع في حال الأخذ بتلافي نقاط الضعف في ممارسة هيئات الإشراف والرقابة على شركات التأمين بدورها تطبيق شركات التأمين السورية لقواعد الحوكمة.

2- **دراسة (أحمد، غادة، 2012):** تطبيق نظام الإشراف والرقابة على أساس الخطر في الرقابة على شركات التأمين باستخدام نظرية التعثر، هدفت استعمال مقاييس نظرية التعثر كنظرية اكتوارية تقدم النظام الكمي المتكامل لتقويم وإدارة خطر التعثر لشركات التأمين عن طريق تقدير احتمال خطر التعثر للشركة تقدير الزمن المتوقع للتعثر تقدير وطأة التعثر حال تحققه توضيح اثر نتائج تطبيق مقاييس نظرية التعثر وكيفية إفادة المراقب منها في زيادة فاعلية منهج الإشراف والرقابة وفقا لدرجة الخطر.

3- **دراسة Good hart,2000:** الهيكل التنظيمي للرقابة الإشرافية بحث منشور في شبكة الانترنت (www.bis.org)، هدفت التركيز على جانب الرقابة الإشرافية من ناحيتن، الأولى بيان الجهة التي تتولى مسألة الرقابة الإشرافية كأن يكون البنك المركزي أو أي جهة أو مؤسسة مستقلة، أما ناحية الثانية فهو بيان المواصفات المتعلقة بالقائمين على الرقابة الإشرافية

4- **دراسة (Waer.1996):** المبادئ الأساسية للرقابة الإشرافية بحث منشور في مركز الدراسات وبنك إنكلترا/ لندن، هدفت تقديم المواضيع المتعلقة بالرقابة الإشرافية والتي تهم الوكالات والوزرات ذات الصلة بالرقابة الإشرافية

تعليق على الدراسات السابقة:

بعد البحث في الدراسات السابقة لم يجد الباحثان أي دراسة سابقة عراقية تخص الإشراف والرقابة على شركات التأمين العراقية وانما كلها كانت تخص القطاع المصرفي فقط، أي بمعنى أن هذه الرسالة تعد اول دراسة عراقية تبحث في موضوع الإشراف والرقابة على شركات التأمين العراقية، وكذلك الدراسات الأجنبية لم تتخصص بالإشراف والرقابة على شركات التأمين وانما فقط الإشراف والرقابة على البنوك، لذا وعليه اكتف الباحث بالدراسات العربية والأجنبية المتخصصة بالإشراف والرقابة على شركات التأمين.

ثانياً: الإطار النظري/ المراجعة الإشرافية وإعداد التقارير

2-1- المراجعة الإشرافية:

يعد معيار المراجعة الإشرافية وإعداد التقارير من المعايير المهمة في برنامج المقارنات الدولية ويتم رصد المواقع والقيام بالعمليات التفتيشية من قبل فريق مخصص لهذا العمل وإبلاغ الجهة الإشرافية من قبل شركة التأمين كما هو مطلوب بعملية الإشراف، وعند تطبيق هذا المعيار في الإشراف على شركات التأمين يجب على الجهة الإشرافية الأخذ بنظر الاعتبار متطلباته وجوانبه الأساسية والارشادية وتلائمها مع طبيعة وحجم شركة التأمين ومتطلباتها السرية.

1. صلاحيات الإشراف: تتمتع الجهة الإشرافية بالسلطة القانونية والصلاحيات والموارد اللازمة واجراء عمليات الرصد والتفتيش في شركات التأمين والطلب من شركات التأمين تقديم المعلومات اللازمة ومفيدة في الإشراف عليها، وتقوم الجهة الإشرافية بتخصيص الموارد الكافية للإشراف وتقييم شامل لشركة التأمين مع الأخذ بنظر الاعتبار طبيعة وحجم التعقيد وتقديم الأنشطة والخدمات إلى شركات التأمين عند الضرورة، والإشراف على الاتفاقيات المبرمة بين شركة التأمين والجهات الأخرى ومعرفة طبيعة العمل والنشاط المتداول بين الجهات المتعاقدة وشركات التأمين (https://www.iaisweb.org/home).
2. طريقة الإشراف: لما كان لهدف العام لهذا المعيار هو تقييم شركة التأمين والملاءة الحالية والمخاطر الأخرى ومعالجتها لذا جهة المراجعة الإشرافية تقوم بمقارنة ملف المخاطر من شركة التأمين مع قدرتها على تحمل المخاطر وتسعى للكشف عن أي قضايا والتي قد تؤثر سلبا على قدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق على المدى الطويل، فتقوم بمراجعة ورصد وإعداد التقارير عن (الموجودات والمطلوبات والميزانية العمومية، العلميات الفنية (الأساليب الاكتوارية، سياسة إعادة التأمين)، معاملة العملاء وعما اذا كانت هناك أي أنشطة وعدم انخراط في أعمال غير عادلة أو قانونية أو سليمة، نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، امتثال شركة التأمين لمتطلبات الإشراف)، ثم تقوم الجهة الإشرافية بتحديد إجراءات موثقة أو مبادى توجيهية والالية لسير عمل هذا المعيار بشكل مستمر ومنظم وتكون هذه الإجراءات تتناسب مع طبيعة عمل وحجم شركة التأمين، وطبيعة المخاطر التي تكتتب بها الشركة .(ICP9: 2017).

وكذلك يشمل إطار هذا المعيار تقييم لإمكانات التأثير الذي سيحدثه فشل الشركة على حملة الوثائق وسوق التأمين والأسواق المالية ككل، كما يعزز الإطار التدخل الاستباقي والمبكر للجهة الإشرافية من اجل تمكين شركة التأمين من اتخاذ الاجراء المناسب والعمل على تخفيف المخاطر أو تقليل المشاكل الحالية أو المستقبلية، ومن خلال الإجراءات الموثقة والمبادئ التوجيهية لضمان إجراءات المراجعة الإشرافية بشكل منظم ومستمر يتم تقييم المخاطر الحالية والمحتملة التي تتعرض لها شركة التأمين واجراء المراجعة لخطط وأعمال الشركة واستراتيجياتها وتكوين نهج إشرافي يتلاءم مع شركة التأمين في قانونيتها وتنظيمها والتزاماتها ونماذج توزيعها ومقترحاتها والتعامل مع مناطق محددة للمخاطر.

يستخدم المعيار المدخلات من مصادر مختلفة مثل خارج الموقع والرصد والتفتيش وتحليلات السوق وغيرها، فيتم جمع البيانات وتحليلها ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات وتخزينها بطريقة الكترونية لرجوع اليها بالوقت المناسب، فيتيح هذا المعيار للجهة الإشرافية تحليل نتائج إدارة مخاطر المؤسسية لشركة التأمين وتحديد المخاطر تحديدا كميا وتقييم ما اذا كانت هذه خطوط الأعمال تظهر نتائج التي تدعم هذا التقييم. (https://www.iaisweb.org/home)

2-2- تنظيم أعمال التأمين:

1. تنظيم الأعمال: تنظيم الأعمال وظيفة إدارية يتم بموجبها تحديد أو تصميم الإطار أو الهيكل الذي من خلاله تنظم وترتب جهود الافراد وذلك في سبيل تحقيق الأهداف المحددة، وذلك عن طريق تحديد نوع الأنشطة الازمة وتحديد الافراد المكلفين والمسؤولين عن تنفيذ هذه الأنشطة((Bateman: 2004,468، أن الاهتمام الرئيسي في التنظيم ينصب على تجزئة العمل المراد القيام به، وتحديد جماعة العمل، وتشكيل مراتب السلطة، وإيجاد التوازن بين السلطة والمسؤوليات(vanfleet: 2007,356) ويتضمن التنظيم تأسيس علاقات بين نشاطات النظام التي سيتم ممارستها ومستخدمين هذه الأنشطة وكذلك بين الموارد والعوامل المادية والتسهيلات اللازمة لهذه

الأنشطة ولكي ينظم الإداري المعلومات والمصادر المتوفرة والتنسيق فيما بينها لابد من تصميم رسمي للمهام ولعلاقات السلطة التي يتطلبها تحقيق فاعل وكفوء للأهداف (العلي: 121,2015)

جدول (1) تعريف التنظيم: للتنظيم تعاريف عديدة منها:

ت	المصدر	تعريف
1	Lyndal Erwick: 2000,225	تحديد النشاطات الضرورية لأي هدف وترتيبها في مجموعات تمكن من إناطة الأعمال إلى الافراد للقيام به
2	Marshall Demok: 2000,30	التجميع المنطقي للأجزاء المترابطة لتكوين عمل موحد تمارس من خلاله السلطة والتنسيق والرقابة لتحقيق غاية محددة
3	James Money: 2000,220	الشكل الذي تتظافر فيه جهود الافراد لتحقيق صالح عام
4	John Goose: 2002,350	العملية التي يتم بمقتضاها ترتيب وتيسير عمل الموظفين لتحقيق الأهداف المتفق عليها عن طريق تحديد الصلاحيات والمسؤوليات

أ- **أسس التنظيم**

1- النطاق الإشراف يقصد بنطاق الإشراف عدد الأشخاص الذين يستطيع المدير الإشراف عليهم بكفاءة وفاعلية، ولا يستطيع احد الجزم بعدد معين للمرؤوسين التابعين لمدير أو مشرف واحد، ولكن بصفة عامة يتم تحديد نطاق الإشراف حسب المنظمة وسلسلة عملياتها وعدد الموظفين فيها، ويدرب العاملين على نواحي نشاطهم بطريقة محددة وما إن يصلوا إلى إتقانها فإن عملهم يتطلب نوعا من الرقابة والإشراف ذا طبيعة روتينية إلى حد ما.(الطيب، 2015: 15) ولتحديد نطاق الإشراف لابد من مراعاة امرين مهمين هما:

أ- الحيلولة دون أن يكون نطاق الإشراف الرسمي أوسع من نطاق الإشراف الفعلي فلا نغالي في عدد المرؤوسين المباشرين .

ب- الحيلولة دون أن يكون نطاق الإشراف الفعلي أوسع من نطاق الإشراف الرسمي أي لابد أن تحدد العدد المعقول من المرؤوسين الذين يستطيع الرئيس الواحد ادارتهم بفاعلية. (الطويل: 20,2014)

1. **المركزية واللامركزية: يتحقق توزيع السلطة بطريقتين:**

الطريقة الأولى: المركزية وتعني تركيز السلطة في المستوى الإداري الأعلى ويتم اللجوء اليها بقصد تدعيم السلطة الإدارية وتقويتها مع سلطة النفوذ والرقابة وتوحيد الجهة التي لها سلطة الامر .

الطريقة الثانية: اللامركزية وتعني تقسيم السلطة الإدارية من المركز وتوزيعها على المستوى الإداري الأعلى والهيئات الا مركزية الأخرى وتمارس سلطتها الا مركزية تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية.

فمع كبر حجم المنظمة والتوسع في أنشطتها وانتشار فروعها يصبح من الصعب على الهيئة المركزية في المنظمة أن تهيمن على إدارة الفروع بكفاءة وخاصة مع اختلاف العوامل والظروف البيئية التي تحيط بكل فرع من الفروع ومن ثم يلزم اتباع سياسة اللامركزية التي تتيح وفرا من الاستقلال لكل فرع من فروع المنظمة.(الطيب: 19,2015)

2. **التنسيق:** هو تجميع الهيكل التنظيمي في وحدات إدارية واقسام معينة، لتضمن التعاون بين الأقسام والوحدات وعدم تعارضها مع بعضها في سبيل تحقيق هدف واحد مشترك فيما بينها، وهذه الخطوة تمثل التنسيق لتجميع الجهود وتقليل التكلفة وتوفير الوقت، وبالتالي فأن التنسيق هو ترتيب لجهود الافراد العاملين داخل المنظمة

بهدف الوصول إلى وحدة العمل لتحقيق اهداف المنظمة، وهذا الترتيب يأخذ حدود شكلية واجرائية للحيلولة دون حدوث أي تضارب أو تعارض بين الاختصاصات الإدارية وصولا لقدر من التوافق والانسجام داخل المنظمة، ويكون التنسيق رأسيا من الأعلى إلى الأسفل أو العكس في الهيكل التنظيمي أو قد يكون افقيا بين المستويات الإدارية المتماثلة وأيضا يأخذ شكلا داخليا بين الفروع والاقسام الإدارية داخل المنظمة نفسها أو خارجيا يكون بين المنظمة كوحدة مستقلة وبين المنظمات الأخرى ذات العلاقة.(أبوبكر، 2010: 105)

3. **المسؤولية والسلطة:** تعني السلطة بثلاث حقوق لمن يمتلكها، حق التكليف للآخرين للقيام بمهام محددة، حق المساءلة عن المهام التي كلف بها الاخرين، حق انشاء الاحداث وإصدار الأوامر، وبالطبع فإن السلطة كحق لمن يملكه على الاخرين ستكون اكثر ارتباطاً بالمدراء وتزداد كلما زاد المستوى الإداري والتنظيمي للمدراء، وتعطي السلطة لصاحبها حق الإشراف بغرض التوجيه قبل التنفيذ وحق تقييم العمل بعد تنفيذه ومن ثم اقراره وتعديله أو الغائه، أما المسؤولية هي الالتزام بإداء المهام والواجبات أو قبول حق التكليف بإداء مهام من يمتلك سلطة التكليف ولا تقتصر على قبول مسؤولية هذه المهام فحسب وانما المساءلة عليها، فالمسؤولية يجب أن تقترن بالسلطة، فإذا كان المدير سوف يتحمل مسؤولية تحقيق الأهداف (أي قبل حق السلطة الأعلى بتكليفه بمهمة تحقيق الأهداف) فأنه بالمقابل لابد أن يحصل على قدر مناسب من السلطات يسمح له بتنفيذ هذه المهام من مرؤوسيه (زاهر، 3,2013)

ثالثا/ أسباب تنظيم أعمال التأمين هناك عدة أسباب لتنظيم أعمال التأمين وهي:

أ- الحفاظ على الملاءة المالية لشركة التأمين تنظيم التأمين ضروري من اجل الحفاظ على الملاءة المالية لشركات التأمين وذلك لعدة أسباب:

1. يتم دفع الأقساط مقدماً ولكن تمتد فترة الحماية إلى المستقبل، فإذا حدث إعسار مالي لمؤمن ما ولم يتم سداد مطالبة مستقبلية، فأن الحماية التأمينية والتي تم الدفع لها مقدما تكون بلا جدوى، لذلك وللتأكد من هذه المطالبات سوف تسدد يجب مراقبة قوة المركز المالي للمؤمنين بعناية
2. قد يتعرض الافراد لعدم استقرار مالي كبير إذا اخفق المؤمنون (شركة التأمين) ولم يتم تسديد المطالبات.
3. عندما يصبح المؤمنون معسرين ماليا فأن ذلك يسبب مشكال اجتماعية واقتصادية معينة. :Hamilton) 2000,830)

ب- تعويض النقص في معرفة المستهلك: تتميز عقود التأمين بأنها عقود فنية قانونية تحتوي على بنود وفقرات شرطية صعبة الفهم، إضافة إلى عدم معرفة المستهلك بهذه الخدمة لما لها من خصوصية تختلف عن باقي الخدمات الأخرى المقدمة من قبل المؤسسات المالية، وهنا يكون التنظيم مهم من خلال توعية المستهلك بخصوصية الخدمة التأمينية، إلى جانب الحد من قيام بعض المؤمنين من تصميم عقود متشددة جدا من ناحية الفقرات والشروط ولكن قانونيا لا جدوى منها.

في بعض الأحيان لا يكون لدى العملاء معلومات كافية للمقارنة وتحديد القيمة المالية لعقود التأمين المختلفة. فيكون من الصعب مقارنة وثائق متماثلة بأقساط مختلفة والسبب يعود إلى أن السعر التأميني والمعلومات عن الوثيقة تكون غير متاحة بشكل سريع، على سبيل المثال، تختلف وثائق التأمين الصحي الفردي بشكل كبير حسب التكلفة، والتغطيات، والمستفيدين سيجد المستهلك العادي صعوبة في تقييم وثيقة معينة بناء على القسط بمفرده .فبدون المعلومات الجيدة والكافية لا يستطيع طالبي التأمين اختيار الخدمة التأمينية المناسبة

.ان هذا الإخفاق قد يخفض من تأثير العملاء على أسواق التأمين إضافة إلى حاجز المنافسة لدى المؤمنين لتحسين جودة الخدمة وتخفيض السعر .

وهكذا يكون التنظيم مطلوبا لإيجاد مثل هذا التأثير السوقي، والذي ينتج من المستهلكين ذوي المعرفة الذين يشترون الخدمات في الأسواق ذات المنافسة العالية، واخيراً بعض الوكلاء يكونون محتالين ويتم تخفيض الرخص الحكومية. وهكذا يكون التنظيم مطلوباً لحماية المستهلكين من الوكلاء معدومي الضمير. (Klein: 2000,520)

ج- التأكد من مناسبة الأسعار: التنظيم ضروري ايضاً للتأكد من مناسبة الأسعار، فلا يجب أن تكون الأسعار مرتفعة جداً والتي تجعل المستهلكين يتحملون اسعاراً زائدة. كذلك لا يجب أن تكون الأسعار منخفضة جداً والتي تهدد الملاءة المالية لشركات التأمين. وفي معظم أسواق التأمين، يؤدي تأثير المنافسة بين شركات التأمين إلى جعل الأسعار غير مرتفعة، ففي بعض أسواق التأمين ذات العدد القليل نسبيا من المؤمنين، مثل تأمين الائتمان وتأمين سندات الملكية يكون تنظيم الأسعار مطلوبا لحماية المستهلكين من زيادة الأسعار، وأيضا يحمي التنظيم حاملي الوثائق من بعض المؤمنين الذين قد يحاولون زيادة الأسعار لمستويات باهظة بعد حدوث كارثة طبيعية لتعويض خسائر اكتتابهم. (Kimball: 2001,221)

د- جعل التأمين متاحاً الهدف الاخر للتنظيم، هو جعل التأمين متاحاً لكل الأشخاص الذين يحتاجون إليه. فعادة لا يرغب المؤمنون في التأمين على كل الراغبين لنوع معين من التأمين بسبب خسائر الاكتتاب والاسعار غير الكافية والانتقاء العكسي ومجموعة أخرى من العوامل الإضافية، مع ذلك، ربما تقتضي المصلحة العامة من المنظمين أن يتخذوا إجراءات لتوسيع أسواق التأمين الخاصة ومن ثم لجعل التأمين متاحا بشكل اكثر سرعة، واذا لم تستطع شركات التأمين الخاصة أو لم ترغب في توفير التغطيات المطلوبة فقد تكون برامج التأمين الحكومية ضرورية.(Hamilton: 2000,833)

رابعاً/ الجهات الإشرافية المحلية والدولية

1- الجهات الإشرافية المحلية هناك جهة إشرافية رئيسية ومهمة في العراق للإشراف على شركات التأمين وهي ديوان التأمين تأسس الديوان لتنظيم أعمال التأمين بموجب قانون رقم (10) لسنة 2005 بهدف تنظيم قطاع التأمين والإشراف عليه بما يكفل تطويره وتأمين سوق شفاف ومفتوح وامن مالياً، وتعزيز دور صناعة التأمين في ضمان الأشخاص والممتلكات ضد المخاطر، وحماية الاقتصاد الوطني وتجميع المدخرات الوطنية وتنميتها واستثمارها لدعم التنمية الاقتصادية .(http://www.insurancediwan.gov.iq)

2- الجهات الإشرافية الدولية هناك العديد من الجهات الإشرافية الدولية على القطاع المالي الا اننا نقتصر على الجهات الإشرافية الخاصة بالقطاع التأميني وهي الهيئة الدولية لمراقبي التأمين (IAIS)

أ- IAIS الهيئة الدولية لمشرفي التأمين هي عضوية تطوعية وتنظيمية لمشرفي التأمين تتكون من اكثر من 140 دولة مهمتها هو تعزيز فعالية وعالمية الإشراف المستمر لصناعة التأمين من اجل تطوير والحفاظ على أسواق تأمين آمنة ومستقرة لفائدة حاملي الوثائق وحمايتهم وتسهم أيضا في الاستقرار المالي العالمي.

أُنشئت في عام 1994 ((IAISالهيئة الدولية لوضع المعايير المسؤولة عن وتطوير المبادئ والمعايير وغيرها من المواد الداعمة للإشراف على القطاع التأميني والمساعدة في تنفيذها، كما توفر الهيئة منتدى سنوي من اجل تبادل الخبرات وفهم الإشراف على التأمين وعلى أسواق التأمين.

وتقوم الهيئة الدولية للرقابة المالية بتنسيق أعمالها مع صانعي السياسات المالية الدولية الاخرين أو رابطات المشرفين أو المنظمين، وتساعد في تشكيل النظم المالية على الصعيد العالمي، وأن ((IAISاعضو في مجلس الاستقرار المالي (FSB) وعضو في المجلس الاستشاري للمعايير المحاسبة الدولية (IAIS: 2017,2) .

ب- أهداف الهيئة الدولية لمشرفي التأمين

1- العمل على توفير نظام تنظيمي وإشرافي سليم ضروري للمحافظة على بيئة عادلة وامنه ومستقرة لقطاع التأمين ولصالح حملة الوثائق والمستفيدين والمطالبين، فضلا عن مساهمة في استقرار النظام المالي.

2- تتغير صناعة التأمين شأنها شأن عناصر النظام المالي وذلك استجابة مجموعة واسعة من القوى الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والعالمية وبذلك يجب تحديث أنظمة وممارسات الإشراف على التأمين باستمرار، إضافة إلى الى مشرفي القطاع المالي والجهات الرقابية الأخرى ينبغي أن يفهموا ويعالجوا مخاوف الاستقرار المالي والنظامية الناشئة عن قطاع التأمين عند ظهورها وتفاعلها مع القطاعات المالية الأخرى

3- طبيعة نشاط التأمين الذي يغطي المخاطر الاقتصادية والمالية والمشاريع المؤسسية والاسر المعيشية على حد سواء هناك اختلافات عند المقارنة بالقطاعات المالية الأخرى، لان التأمين على عكس المنتجات المالية الأخرى يتميز بدورة انتاج عكسية (تباع الخدمة ثم تنتج) بقدر ما يتم تجميع الأقساط عندما يتم الدخول في العقد وتنشا المطالبات في حالة تحقق الخطر المؤمن منه.

4- إضافة إلى مخاطر الأعمال يتم توليد مخاطر كبيرة على شركات التأمين على جانب المسؤولية من الميزانية العمومية، ويشار إلى هذه بالمخاطر التقنية تتعلق بالحسابات الاكتوارية أو الإحصائية المستخدمة في تقدير الخصوم ومخاطر أخرى مرتبطة بهذه الخصوم، أن شركات التأمين تتكبد السوق والائتمان والسيولة ومخاطر التشغيل من استثماراتها وعملياتها المالية، بما في ذلك المخاطر الناشئة من عدم تطابق بين الأصول والخصوم، كما تقدم شركات التأمين على الحياة منتجات تغطية الحياة مع محتوى الادخار ومنتجات المعاشات التقاعدية التي تدار عادة على المدى الطويل، لذا يجب على النظام الإشرافي والرقابي معالجة جميع هذه المخاطر.

5- وأخيرا، يجب أن يتصدى النظام التنظيمي والإشرافي للزيادة وجود في سوق مجموعات التأمين وتكتلات المالية وكذلك التقارب المالي، على اثر أهمية القطاع التأميني للاستقرار المالي فقد تزايدت الأمور التي تترتب عليها اثار الإشراف على التأمين حيث يتطلب مزيدا من التركيز على مجموعة واسعة من المخاطر، لذا على المشرفين أن يتعاونوا على المستوى الدولي لضمان أن تكون هذه الكيانات فعالة والإشراف عليها بحيث يتم حماية حملة الوثائق والأسواق المالية المستقرة إلى تقليل المخاطر التي تتعرض لها واحد من الثغرات الإشرافية وتجنب الازدواجية الإشرافية غير الضرورية.(IAIS: 2017,5)

ج- المعايير الدولية للإشراف على شركات التأمين/ 2017

أصدرت الهيئة الدولية لمشرفي التأمين ((IAISمعايير أو مبادئ أساسية للإشراف على شركات التأمين من تاريخ تأسيسها إلى هذا اليوم وعملت على تطوير هذه المعايير بما يتلاءم مع طبيعة وتطور البيئة العاملة بها شركات التأمين، ففي كانون الأول/ ديسمبر/2017 كان اخر تحديث لهذه المبادئ أو المعايير الدولية، وهي:

1- Icp1 اهداف ومسؤوليات المشرف
2- Icp2 المشرف
3- Icp3 تبادل المعلومات ومتطلبات سرية
4- Icp4 ترخيص

5- Icp5 ملائمة الأشخاص
6- Icp6 التغيرات في عمليات التحكم والتحويلات
7- Icp7 حوكمة الشركات
8- Icp8 إدارة المخاطر والضوابط الداخلية
9- Icp9 المراجعة الإشرافية وإعداد التقارير
10- Icp10 تدابير وقائية وتصحيحية
11- Icp11 الانفاذ
12- Icp12 التصفية والخروج من السوق
13- Icp13 إعادة تأمين وغيرها من اشكال نقل المخاطر
14- Icp14 التقييم
15- Icp15 الاستثمار
16- Icp16 إدارة المخاطر المؤسسية لأغراض الملاءة المالية
17- Icp17 كفاية راس المال
18- Icp18 الوسطاء
19- Icp19 إدارة الأعمال
20- Icp20 الكشف العلني
21- Icp21 مكافحة الاحتيال في التأمين
22- Icp22 مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
23- Icp23 الإشراف على مستوى المجموعة
24- Icp24 الإشراف على السلامة الاحترازية الكلية والتأمين
25- Icp25 التعاون والتنسيق في مجال الإشراف
26- Icp26 التعاون والتنسيق عبر الحدود بشأن إدارة الازمات

3- منهجية وإجراءات البحث

أولاً/ منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي في تناول مشكلة البحث وفرضيته والإطار النظري، كما سيتم اعتماد المنهج التحليلي من خلال اعتماد البيانات والمعلومات لديوان التأمين وشركات التأمين العامة والخاصة، وعينة البحث وكذلك استمارة الفحص والقوانين والتعليمات والمقابلات في الجانب العملي.

ثانياً/ مجتمع وعينة البحث:

ان مجتمع وعينة البحث متنوع ويشمل (3) فئات هي ديوان التأمين وشركات التأمين العامة (الوطنية والعراقية) وشركات التأمين الخاصة لذلك وقع أسلوب اتباع العينة العشوائية البسيطة في اختبار عينة البحث من افراد المجتمع.

ثالثاً/ معلومات عن عينة البحث:

تم الاعتماد في تثبيت المعلومات استمارة الفحص على مستوى الإدارة العليا وذلك لان وظيفة الرقابة (الرقابة الإشرافية) هي من مهام أعمالهم وهم المدراء المفوضين ورؤساء الافرع والاقسام الخاصة بشركات التأمين العراقية العامة والخاصة وديوان التأمين، حيث كان عدد الذين تم مقابلتهم ما يقارب (20) شخصا، (16) من حملة شهادة البكالوريوس بتخصصات متعددة وليس من التخصص التأميني ولكن بخبرة في شركات التأمين تتعدى ال (30 سنة) ، (1) من حملة الدبلوم العالي المعادل للماجستير، (1) دبلوم عالي، (1) دبلوم، (1) دكتوراه .

الجانب العملي:

تم استخدام استمارة الفحص لجمع وتسجيل البيانات اللازمة لإنجاز البحث واثبات فرضيته وتقديم الاستنتاجات والتوصيات في ضوء ذلك.

رابعاً/ استمارة الفحص:

لغرض اثبات فرضية البحث تم استخدام (استمارة الفحص) لجمع البيانات وتسجيلها لإنجاز البحث وهي استمارة أو أداة للمتابعة والتذكر لموضوع من خلال سلسلة من الأمثلة المتصلة بالجوانب المختلفة لهذا الموضوع بهدف المساعدة في التحليل وتقييم هذه الجوانب، الهدف منها تسجيل عدد من التأثيرات المتعلقة بأحداث معينة، سواء كانت مرغوبة أو غير مرغوبة لأي عملية خلال فترة زمنية محددة، وتسهيل عملية جمع البيانات وتنظيمها لتخفيض اكبر عدد ممكن من الأخطاء، ويعد أسلوب استمارة الفحص من الأساليب الأساسية المستخدمة في إدارة المنظمات خصوصا في مراقبة الجودة الإنتاجية.

ويستخدم أسلوب استمارة الفحص في جمع وتسجيل بيانات سواء كان على شكل ارقام احداث والصفات بصورة محددة وثابتة، حيث يكون مقياسها سباعي متكون من تصنيفات أو مستويات، ويسهم في تصنيف تلك البيانات وفق تصنيفات معينة لتحديد ومعرفة مواقع الخلل في النشاطات ومدى تكراره، ويعتمد هذا الأسلوب على استخدام هذا النموذج الموحد لجمع البيانات خلال فترة زمنية معينة مما يساعد في تسجيل بيانات بطريقة منظمة وموحدة وتسهيل اتخاذ قرارات مبنية على بيانات موضوعية .

ولاستخراج نتائج استمارة الفحص هناك ثلاث خطوات وهي:

1. استخراج متوسط الحسابي المرجح: مجموع حاصل ضرب التكرارات * الاوزان/ مجمع التكرارات

$$\bar{\mathbf{x}} = \frac{\boldsymbol{\Sigma wx}}{\boldsymbol{\Sigma w}}$$

حيث إن:

$\boldsymbol{\Sigma wx}$ مجموع حاصل ضرب والتكرارات الاوزان $\overline{\mathbf{x}/}$ متوسط حسابي مرجح

$\boldsymbol{\Sigma w}$ مجموع الاوزان/

وبعد استخراج الوسط الحسابي المرجح نستخرج نسبة المطابقة

2. نسبة المطابقة: وتعني مدى مطابقة الفقرات في استمارة الفحص مع توثيقها وتطبيقها في واقع الحال ويتم استخراج نسبة المطابقة من حاصل قسمة متوسط الحسابي المرجح على اعلى درجة في مقياس استمارة الفحص وهو الرقم (6).

وبعد استخراج نسبة المطابقة نستخرج الفجوة .

3. الفجوة: هو الفراغ أو المساحة بين التطبيق والتوثيق، ويتم استخراجها من عملية طرح الرقم (1) من نسبة المطابقة .
4. ان دلالات حقول الاستمارة تعني ما يأتي:
   1. موثق: تعني وجود قواعد ملزمة في قانون الديوان وتعليماته وبتصنيفها (كلي، جزئي)
   2. مطبق: تعني أن القواعد الملزمة في قانون ديوان التأمين مطبقة في الواقع (ارض العمل) وبتصنيفها (كلي، جزئي)

وتجدر الإشارة أن فقرات استمارة الفحص المعتمدة في هذا البحث وضعت للتعرف على واقع الرقابة الإشرافية لديوان التأمين في العراق وقد استندت إلى ما يأتي:

أ- قانون ديوان التأمين رقم (10) لسنة 2005

ب- التعليمات الصادرة عن ديوان التأمين لنفيذ احكام القانون أعلاه على وجه الخصوص

ج- المقابلات الشخصية مع الإدارة العليا والوسطى في كل من الديوان وشركات التأمين العراقية عينة البحث

4- عرض ومناقشة النتائج:

جدول(2) نتائج المحور المراجعة الإشرافية وإعداد التقارير من استمارة الفحص:

ت	الفقرات	مطبق كليا موثق كليا	مطبق كليا موثق جزئيا	مطبق كليا غير موثق	مطبق جزئيا موثق كليا	مطبق جزئيا موثق جزئيا	مطبق جزئيا غير موثق	غير مطبق غير موثق
1	القيام بأجراء التفتيش الميداني على شركات التأمين العامة والخاصة							
2	القيام بإعداد التقارير التفتيشية الناتجة من جولات الرصد والتفتيش الميداني							
3	القيام بتزويد شركات التأمين العامة والخاصة بنسخ من تقارير التفتيش ونتائج الجولات الميدانية							
4	التمتع بصلاحية قانونية كبيرة وواسعة لاجراء أو قيام بجولات التفتيش والرصد الميداني							
5	الحق القانوني بالاطلاع على كل أعمال شركات التأمين وجمع البيانات والمعلومات عن طبيعة سير عمل شركات التأمين							

ت	الفقرات	مطبق كليا موثق كليا	مطبق كليا موثق جزئيا	مطبق كليا غير موثق	مطبق جزئيا موثق كليا	مطبق جزئيا موثق جزئيا	مطبق جزئيا غير موثق	غير مطبق غير موثق
6	يكون التفتيش الميداني بشكل عام على جميع أعمال شركات التأمين							
7	اقتصار التفتيش الميداني على الجوانب والأمور الفنية والمالية فقط							
8	تكون عمليات الرصد والتفتيش الميداني بصورة دورية (ربع سنوي)							
9	تتم عمليات الرصد والتفتيش الميداني بصورة سرية							
10	يتم بتشكيل لجان التفتيش الرقابية لرصد أعمال شركات التأمين							
11	يتم اجراء عمليات التفتيش الميداني 3مرات خلال السنة							
12	التمتع بصلاحيات قانونية كبيرة وواسعة الاجراء للقيام بجولات الرصد والتفتيش الميداني							
	المجموع	0	0	0	0	0	0	0
	درجات المقياس	6	5	4	3	2	1	0
	النتيجة	0	0	0	36	0	0	0

1- الوسط الحسابي المرجح:

$$\bar{x} = \frac{\Sigma wx}{\Sigma w}$$

$$3 = 12/36$$

2- النسبة المئوية للمطابقة:

النسبة المئوية للمطابقة = الوسط الحسابي المرجح/ اعلى درجة في المقياس

$$0.5 = \quad 6/3 =$$

3- الفجوة:

الفجوة = 1- النسبة المئوية للمطابقة

= 1-0.5

= 0.5

أظهرت نتائج المقابلات التي جرت والمعلومات التي تم ابداؤها من قبل المعنيين في ضوء محتويات استمارة الفحص أن هناك مطابقة بنسبة 0.5%وكانت ما بين (مطبق جزئيا موثق كليا).

نقاط القوة: لا يوجد

نقاط الضعف:

1- عدم قيام ديوان التأمين بأجراء التفتيش الميداني على شركات التأمين العامة والخاصة
2- عدم القيام بإعداد التقارير التفتيشية الناتجة عن الرصد والتفتيش الميداني
3- عدم قيام الديوان بتزويد الشركات العامة والخاصة بنسخ من تقارير التفتيش الميداني ونتائج الجولات الميدانية.

الاستنتاجات

1- اكدت نتائج العملي أن هناك ضعف في الدور الرقابي الإشرافي لديوان التأمين على شركات التأمين بنسبة 75%.
2- اظهرت نتائج الجانب العملي أن هناك عدم تطبيق المعايير الدولية الموضوعة للإشراف على شركات التأمين رغم أن المشرع العراقي قد تبناها في قانون ديوان التأمين رقم (10) لسنة 2005.
3- اما في المحور المراجعة الإشرافية وإعداد التقارير أظهرت النتائج أن هذا المحور موثق وغير مطبق بنسبة (0.5%) كنسبة مطابقة والفجوة وهذا يثبت أن ديوان التأمين لم يقم بتنفيذ هذا المبادئ على الرغم انه منصوص في قانون ديوان التأمين رقم (10) لسنة 2005 وان ديوان التأمين بعيد عن واقع حال الشركات

التوصيات والمقترحات:

1- ضرورة إعادة النظر في قانون ديوان التأمين رقم (10) لسنة 2005 لمرور (13) عام على نفاذه ظهرت خلاله بعض الثغرات والفقرات التي لا تلائم طبيعة شركات التأمين العراقية، ويكون ذلك من خلال مؤتمرات والندوات يعقدها ديوان التأمين يشارك فيها شركات التأمين والمختصون في هذا المجال لإبداء الملاحظات التي من خلالها يتم تطوير قطاع التأمين وتعديل القانون.
2- ضرورة قيام ديوان التأمين بتطبيق المعايير الدولية للإشراف على شركات التأمين لتبنيها المشرع العراقي قانون ديوان التأمين.
3- ضرورة قيام ديوان التأمين بتطبيق وتنفيذ احكام قانون ديوان التأمين وخاصة منها (التفتيش الميداني وإعداد التقارير التفتيشية)
4- ضرورة ممارسة ديوان التأمين صلاحياته القانونية في تدقيق الأعمال والاكتتاب بالأخطار وعمليات التعويض والاطلاع على وثائق التأمين وما تحتويه من شروط عامة وشروط خاصة .
5- ضرورة قيام ديوان التأمين توفير ملاك متخصص وكفوء ومن حملة الشهادات في مجال التأمين وتوظيفهم في شركات التأمين وكذلك في الديوان لافتقار القطاع إلى المتخصصين في التأمين.

6- ضرورة قيام ديوان التأمين بإجراء التفتيش الميداني وإعداد التقارير التفتيشية الناتجة عن الرصد والتفتيش الميداني، وتزويد شركات التأمين بنسخ من هذه التقارير ونتائج الجولات الميدانية لمعرفة نسبة الانحراف التي تتعرض لها شركات التأمين من عدمه وتوجيها إلى المسار الصحيح والاستمرار في عملها.

7- ضرورة امتلاك ديوان التأمين الأدوات والأساليب اللازمة لتصحيح المسارات من خلال ادخال وسائل التكنولوجيا والاستعانة بنظم المعلومات الالكترونية متخصصة في شركات التأمين في حالة تعرض شركات التأمين لفشل في احد جوانب العمل

8- اجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول معايير الإشراف والرقابة على شركات التأمين التي نصتها الهيئة الدولية للإشراف على شركات التأمين (IAIS)

المصادر والمراجع:

1- قانون ديوان التأمين رقم (10) لسنة 2005 .

2- https://www.iaisweb.org/home

3- ICP9, Supervisory review and reporting , IAIS , 2017

4- Bateman Thamas,sulle,scotta,2004,management the new cpmpetitive lands cape,New York

5- العلي، مراد حسين، مبادئ الإدارة، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،2015

6- الطويل، هاني عبد الرحمن ،مؤتمر الإدارة التعليمية مفاهيم وافاق ،2014

7- الطيب، النوار محمد، شبكة ضياء للمؤتمرات والندوات والدراسات، 2015

8- أبو بكر، عيد احمد، دور هيئات الإشراف والرقابة على التأمين في تفعيل التزام شركات التأمين، الطبعة الأولى، عمان الأردن،2010

9- بسام زاهر، يسيرة دريباني، حيان محمد بركات/ تقييم دور هيئات الإشراف في تطبيق قواعد الحوكمة من وجهة نظر العاملين في شركات التأمين/ مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد(4)2013

10- Hamilton, Karen.L, The changing nature of insurance regulation, America, 2000.

11- Klein, Robent W.A,Regulator's introduction to the Insurance Industry, NAIC 2000.

12- www.insurancediwan.gov.iq

13- https://www.iaisweb.org/home/ IAIS/2017/ 2

14- https://www.iaisweb.org/home/ IAIS/ 2017/ 5

15- Kimball , spencerl , Barbara p.Heaney Federalism and insurance Regulation Basic source Materials Kansas city MO national Association of insurance commissioners , 2000

16- D.D Van fleet and A.G.Bedeian , 2007 , A History of the span of management , Academy of management Review p.p 356- 272

The role of audit review and the preparation of reports in the organization of insurance business in Iraq – applied research in the Office of Insurance and a sample of Iraqi insurance companies –

Abstract: Insurance companies are considered as the most important institutions for the savings container and the safety valve for the economy, so they must be subject to a proper regulatory system to ensure that they comply with the legislations and standards regulating their work and to ensure their work in accordance with the exact and in accordance with the processes and legislations, including the most important international standards for supervising insurance companies (26) principles issued by the International Organization for the Supervision of Insurance Companies (IAIS). The research dealt with the audit review and preparation of reports in addition to the organization of business and its foundations and the reasons for organizing insurance business and the international and local supervisory bodies of insurance companies and reaching conclusions and recommendations. The practical aspect included the preparation of the examination form, including a set of instructions and controls for the insurance sector to determine the extent of their application by the regulatory body responsible for supervision and supervision of the insurance companies and the research sample represented by the Iraqi insurance company, the National Insurance Company, Insurance. The research reached a number of conclusions, the most prominent of which is the weakness of the supervisory role of the insurance department of the insurance companies and the failure to apply the international standards for supervising the insurance companies, although stipulated in the Insurance Law No. 10 of 2005. The research reached a number of recommendations, most notably, the necessity of activating the supervisory role of the Insurance Bureau of the insurance companies. The application of the international standards for supervising the insurance companies as stipulated in the Insurance Law No. 10 of 2005.

Keywords: Audit Inspection, Reporting, Insurance Organization, Iraqi Insurance Bureau.